قلت الظاهر ما نقل ابن الرفعة لان العلة في سقوط الحد بالوطئ في قبلها شبهة الملك المبيح في الجملة وهو في الجملة طريح دبرا قطعا واما الزوجة والمملوكة الاجنبية فسيأتي حلها مباح للوطئ فانتفى شبهة في الدبر والوثنية كالمحرم ولا يعترض بالزوجة فان تحريمها لعارض كالحيض انتهى ووطئ بالزنا او بتحليل عالم كنكاح بلا ولي كمذهب ابي حنيفة او بلا شهود كمذهب مالك لشبهة الاكراه او الخلاف او وطئ لميتة او بهيمة لان فرجها غير مشتهى طبعا بل ينفر منه الطبع فلا يحتاج الى الزجر عنه ولا بوطئ صبي او مجنون او حربي ولو معاهدا لانه غير ملتزم للاحكام ولا بوطئ جاهل بالتحريم لقرب عهده بالاسلام او بعده عن العلماء او لجهله وحكم الخنثى حكمه في الغسل وتغييري ملتزم اولى من قوله وشرط التكليف الا السكران وقولي طبعا وفي دبر من زيادتي وتغييري بحشفة اوقدرها اولى من تعبيره بالذكر وقولي في نحو حيض وصوم اعم من قوله في حيض وصوم واحرام والحد للمحصن رجلا كان او امراة رجم حتى يموت لامره صلى الله عليه وسلم به في اخبار مسلم وغيره نعم الرجم على الموطوئ في دبره رجلا كان او امراة في حيض بل حده كحد البكر وان احصن اذ لا يتصور الايلاج في دبره

على وجه مباح حتى يصير به محصنا والرجم بمدرى طين متوسط وحجارة معتدلة لا بحصيات خفيفة لئلا يطول تعذيبه ولا بصخور ان ليلا ينزفق فتفوت النكاية المقصودة قاله الماوردي والاختيار ان يكون ما يرمى به ملأ الكف وان يتوقى الوجه ولا يربط ولا يثبت ولو كان الرجم في مرض وحر وبرد مفرطين لان النفس مستوفاة به وسن حفر لامراة عند رجمها الى صدرها ان لم يثبت زناها باقرار بان ثبت ببينة او لعان ليلا تنكشف بخلاف ما اذا ثبت بالاقرار بمكنها الهرب ان رجعت وبخلاف الرجل لا يحفر له وان ثبت زناه بالبينة واما ثبوت الحفر في قصة الغامدية مع انها كانت مقرة فبيان للجواز وذكر حكم اللعان من زيادتي والمحصن مكلف ومسلم السكران حر ولو كان كافرا وطئ او وطئت بنكاح اصلي عاقد يتصور في نكاح صحيح ولو في عدة شبهة او حيض او نحوه او ناقص كان وطئ كامل بتكليف وحرية ناقصة او عكس فالكامل محصن نظرا الى حال حل وانما اعتبر الوطئ في نكاح صحيح لان به تقضي الوطئ او الموطوءة شهوته فجعله ان يمتنع عن الحرام واعتبر وقوعه حالة الكمال لانه مختص بأكمل الجهات وهو النكاح الصحيح فاعتبر حصوله من كامل حتى لا يرجم من وطئ وهو ناقص

Copyright © King Saud University